

من المصادر التي جئَ بها بدلاً من اللفظ بأفعالها، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام، فرفعوها وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً، حملاً للرفع على النصب.

٣ - المخصوص بالمدح أو الذم مع (نعم ونيس) إذا تأخر عنهما. كقولنا (نعم صديق الرسول أبو بكر) و (نيس رجل الأذى أبو جهل) فيعرب - في بعض الآراء - خبر مبتدأ محذوف وجوباً.

٤ - أن يكون الخبر مستعملاً في القسم عرفاً، كما ورد من قولهم (في ذمتي لأفعلن كذا)، تقديره (في ذمتي يمين) ^(١).

في إطار عرض ابن مالك لأنْ المكسورة الهمزة قال ابن مالك :

- ١٨٣ - وبعدَ ذاتِ الكسرِ تصحبُ الخبرَ لَامُ ابتداءً، نحو «إني لَوَزَّرُ»
١٨٤ - ولا يَلْسى ذى اللامِ ما قد نُفياً ولا من الأفعالِ ما كـ «رَضِيَا»
١٨٥ - وقد يليها مع «قد» كـ «إنْ ذا» لقد سَمَا على العِدَا مستَحِذاً
١٨٦ - وتصحبُ الواسِطَ معمولَ الخبرِ الفَصْلُ واسماً حلَّ قبله الخبر
ذات الكسر : هي «إنْ» - الوَزَّرَ : الملجأ والملاذ.

فذكر ابن مالك الموضع الأول للام الابتداء ومعظم شروطه وأمثله في الآيات الثلاثة الأولى.

وفي البيت الرابع : ذكر المواضع الثلاثة الأخرى دون شروط ولا تفصيل ولا تمثيل.

قال ابن مالك في كسر همزة إنْ وفتحها.

١٧٧ - وهمز «إنْ» افتحْ لَسَدَ مَصْدَرٍ مَسَدًا ، وفي سوى ذاك اكسِرْ

(١) د. محمد عيد (نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك) القسم الأول، ص ١٧٦ و ١٧٧.